تحديات السياسية الروسية بعد سوتشي
وآليات التعامل معها

ورقة تقدير موقف

مقدمة إلى الندوة الحوارية التي ينظمها مركز الحوار السوري

بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي

الاثنين 26 جمادى الأولى 1439هـ، الموافق لـ 12/2/ 2018م

مقدمة

تمثل معضلة التعامل مع السياسة الروسية أحد أبرز التحديات التي تواجه الثورة السورية منذ أن ألقت موسكو بثقلها السياسي والعسكري خلف بشار الأسد ورهنت مصالحها الإستراتيجية ببقائه في الحكم.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مختلف القوى السياسية، وما بُذل من جهود في المفاوضات التي جرت على مستوى الفصائل في تركيا وروسيا وكازاخستان؛ إلا أن المقاربة الروسية لا تزال عصية على صياغة تسوية سلمية خارج إطار تثبيت النظام وإعادة الأراضي التي خرجت من سيطرته ومنحه الشرعية التي فقدها.

وقد تفاوتت مواقف قوى الثورة والمعارضة في التعامل مع الروس وسبل التوصل إلى تفاهمات معهم، بين مقاطع بصورة كاملة، وبين مبدٍ رغبته في التعاون ومحاولة بناء الجسور وكسب الثقة، وعلى الرغم من البون الشاسع في الآراء والمواقف، إلا أن هنالك إجماع على أن جميع الوسائل التي تم اللجوء إليها لم تجدِ نفعاً في ظل إصرار موسكو على تقوية بشار الأسد وربط العملية السياسية ببقائه في الحكم.

وعلى ضوء المستجدات التي أعقبت مؤتمر سوتشي؛ تحاول هذه الورقة إعادة تقييم السياسة الروسية إزاء سوريا وتحديد نقاط القوة ومكامن الضعف فيها، ومن ثم التوصل إلى استنتاجات مهمة فيما يتعلق بإدارة المرحلة المقبلة.

وتنطلق هذ الورقة من مبدأ أساسي لا يمكن التغاضي عنه، وهو أن النفوذ الروسي لا ينبع من مصادر داخلية، بل تستمد موسكو قوتها من مصادر دعم خارجية تتمثل في: المحور الذي صنعته مع تركيا وإيران، والتواطؤ الغربي الذي ينزع إلى التعاون مع الروس وتنسيق المواقف معهم، وإلى محاولة الوساطة الأممية التماهي مع المقاربة الروسية للحل السياسي، كما ترتكز موسكو كذلك على ضعف المعارضة وتشرذمها ونزوع بعض "منصات" المعارضة -التي باتت تشكل ثقلاً في الهيئة الجديدة- لمجاراة الموقف الروسي إزاء بشار الأسد.

وعلى الرغم مما يبدو من صلابة في المواقف السياسية والعسكرية لموسكو؛ إلا أن الورقة تؤكد أن معظم مصادر القوة التي تتمتع بها روسيا تمثل في حد ذاتها مكامن الضعف التي تهدد الإستراتيجية الروسية برمتها، وذلك نتيجة اعتمادها على روافد خارجية لضمان نجاحها واستمرارها. وبناء على ذلك فإن الورقة تقترح نهجاً مغايراً في التعامل مع موسكو في المرحلة المقبلة، حيث سلط مؤتمر "الحوار الوطني السوري" بسوتشي (30 يناير 2018) الضوء على هشاشة ترتيبات روسيا، وارتباك مواقفها، وعدم قدرة جهازها الدبلوماسي على مجاراة المكتسبات التي حققتها الآلة العسكرية الروسية على الأرض.

ولقراءة الموقف الروسي على حقيقته ومعرفة سبل التعامل معه؛ ترتكز الورقة على مجموعة من المصادر الوثائقية والمعلومات الأمنية والعسكرية، حيث تبحث الدراسة في كواليس الدبلوماسية الغربية الشحيحة مع روسيا عن حقيقة ما دار بين المسؤولين الروس ونظرائهم الغربيين حول الملف السوري خلال الفترة سبتمبر 2015-فبراير 2018.

ماذا تريد روسيا من سوريا؟

لا تبدو سياسة موسكو إزاء سوريا في مطلع فبراير 2018 مختلفة عن المبادئ التي قامت عليها لدى تدخلها العسكري في 30 سبتمبر 2015؛ فقد استبق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حملته العسكرية **بالتسويق لخطة تحول سياسي** تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وصياغة مجموعة مبادئ جديدة خارج إطار "بيان جنيف"، وذلك بالتزامن مع إعلانه (4 سبتمبر 2015) أن بشار الأسد مستعد لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة ولاقتسام السلطة مع معارضة "بناءة".

وأكد بوتين -في اجتماع عُقد بالمقر الرئاسي في "أوغاريوفو" بالقرب من العاصمة الروسية (21 سبتمبر 2015)- مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه سيتفرغ -بعد القضاء على التنظيمات المتطرفة- للإشراف على تنفيذ خطة انتقالية تتضمن: وقف إطلاق النار، وتأسيس حكم انتقالي يضم أطرافاً من السلطة والمعارضة، وإجراء انتخابات بلدية ونيابية ورئاسية بالتتابع، مع التاكيد على ضرورة تمكين نظام دمشق من إدارة المرحلة الانتقالية برمتها.

وفي الأشهر التي أعقبت ذلك اللقاء عمدت موسكو إلى مد شبكاتها الصاروخية في المنطقة بهدف **السيطرة على الأجواء من خلال إنشاء شبكة دفاع جوي**، وإنشاء منظومة استخباراتية تشمل إيران والعراق وسوريا ولبنان.

وفي ظل التوتر الذي شهدته المناطق الجنوبية من سوريا جراء العمليات العسكرية الروسية؛ أوفد بوتين ألكسندر لافرنتيف إلى تل أبيب (24 ديسمبر 2015) لإبلاغ نتنياهو رسالة تفيد بإمكانية التعاون بين البلدين للإبقاء على بشار الأسد، والتعاون في **استهداف الجماعات "الإرهابية"** وطلب منه استخدام نفوذه في واشنطن لحمل الإدارة الأمريكية على تبني هذه السياسية باعتبارها تحقق المصلحة الأمنية العليا لإسرائيل.

ومن خلال سلسلة المباحثات التي جرت بعد ذلك بين موسكو والعديد من الدول الغربية؛ يمكن تلمس أهم أهداف موسكو من عملياتها العسكرية في سوريا؛ حيث أكد المسؤولون الروس لنظرائهم الغربيين رغبتهم الأكيدة في **كسب الأقليات ضد الأغلبية السنية ومنع السنة من الاستحواذ على الحكم**، وذلك من خلال تمركز القوات الروسية في اللاذقية بهدف "حماية الأقلية العلوية" ومنع المعارضة من التقدم نحو جبال الأنصارية أو المناطق الساحلية، وذلك بالتزامن مع عزل جبل العرب بصورة كاملة عن العمليات، وتوفير الحماية للدروز من أية هجمات محتملة، ودار الحديث عن رغبة موسكو في كسب تعاطف الأقليات لتأسيس نمط حكم فيدرالي يحقق لها الهيمنة والنفوذ في المرحلة الانتقالية وذلك من خلال دعم الأكراد في الشمال وحماية الدروز في الجنوب، وتأسيس جيب علوي في الغرب، حيث تحدث وزير الخارجية البريطاني الأسبق هاموند عن استخدام روسيا عملية السلام كورقة تين لتحقيق نصر عسكري للأسد وتأسيس دويلة علوية في شمال غرب سوريا، ورأى رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو أن هدف روسيا من مساعدة النظام على التطهير العرقي والطائفي في شمال وغرب البلاد هو إنشاء كانتون علوي في منطقة الساحل.

وبات من الواضح أن الحملة الجوية الروسية هدفت إلى **تحسين وضع بشار الأسد وتحويل ميزان القوة لصالحه**، في حين يمضي الروس في استثمار الوقت لتحقيق المزيد من الإنجازات، حيث رسخت موسكو الجهد الأكبر من دبلوماسيتها

للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة وأوروبا **يعترف بمكتسباتها الميدانية في سوريا، ومقايضة التعاون في حل الأزمة السوريا بتخفيف العقوبات التي فرضت عليها بعد اجتياح أوكرانيا عام 2014**.

ولتحقيق ذلك فقد زج الروس بقدراتهم المتطورة في مجال السفن القتالية والغواصات والمقاتلات المتطورة ومنظومات الدفاع الجوي، وغيرها من الأسلحة التي لا يتم توظيفها إلا في حالة الردع أو المواجهات القصوى مع دول كبرى.

وعلى غرار اتفاقية "منسك 2" (فبراير 2015) بين كل من روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا بدعم من الولايات المتحدة، تم إقرار اتفاقية هشة لوقف الأعمال العدائية في سوريا (فبراير 2016)، حيث عمدت موسكو إلى تكرار الدور الذي مارسته في أوكرانيا من خلال دعم وكلائها في الاستمرار بمهاجمة المواقع الأوكرانية والاستيلاء على بلدة (Debal'tseve) بعد ثلاثة أيام من سريان الاتفاق، وهو التكتيك الذي اتبعه بوتين في سوريا لتحقيق أهدافه في سوريا وبسط السيطرة على حلب فيما بعد.

وعلى الرغم من تعاقب الأحداث وسرعة وتيرتها في سوريا؛ إلا أن بوتين لم يغير رؤيته للعملية السياسية، حيث أكد لنتنياهو (مايو 2016) أن سوريا لن تشهد تقسيماً، إلا أن بعض التغييرات قد تطرأ داخل الحدود، بحيث يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية **والتوصل إلى "اتفاق طائف" سوري** يوزّع الصلاحيات والمسؤوليات على المؤسسات، فلا تبقى محصورة في شخص الرئيس، ودار الحديث عن رسالة أرسلها الكرملين إلى البيت الأبيض مفادها أن موسكو على استعداد للتعاون في الشأن السوري إذا تم رفع العقوبات عنها نتيجة الملف الأوكراني، وذلك بالتزامن مع تصويت مجلس النواب الفرنسي على عدم تجديد العقوبات على روسيا بخصوص الاستيلاء على شبه جزيرة القرم، وتأكيد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما (24 أبريل 2016) أن العقوبات يجب أن ترفع عن روسيا فور التزامها باتفاقية "مينسك" متجاهلاً التصعيد الروسي آنذاك في حلب تمهيداً للسيطرة عليها.

ومن خلال تكرار التجربة الأوكرانية في سوريا؛ بات من الواضح أن بوتين لم يكن يهدف إلى تحسين موقف الأسد فحسب، بل كان يعمل على **تعزيز الموقف الروسي على الساحة الدولية**، بحيث أصبح تعاون بوتين مهماً في أية معادلة شرق أوسطية.

أما في الداخل فإن بوتين قد استخدم روايته القائمة على استحضار نموذج الحرب الباردة في الإعلام الروسي **لتوظيف الحماسة القومية في مجال شرعنة التدخل العسكري خارج البلاد**.

ومع مرور سنتين على التدخل الروسي؛ بدا أن بوتين بدأ يجني ثمار سياسته في سوريا، حيث شهد شهر سبتمبر 2017 تبوء موسكو مركزية دبلوماسية تمثلت في لقاء وزير الخارجية سيرغي لافروف عاهلي السعودية والأردن. واستقبال بوتين رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، ولقاء نائب وزير الخارجية الروسي بوغدانوف بخليفة حفتر وفايز السراج، ودار الحديث آنذاك عن وجود **خريطة روسية للنفوذ في الشرق الأوسط**، يتم العمل عليها من خلال تمتين أواصر الصلة مع دول مجلس التعاون، وعرض الوساطة في الملفين الفلسطيني والليبي، فضلاً عن تطوير مفاعل مصر النووي الأول، وإرسال وحدة من القوات الخاصة الروسية وأسراب من الطائرات غير

المأهولة إلى قاعدة "سيدي براني" المصرية، والتوجه نحو إنشاء قاعدة عسكرية روسية بطبرق لتكون القاعدة البحرية والجوية الثانية في المتوسط بعد اللاذقية، ومن ثم مد أفق النفوذ الروسي إلى كامل شمال أفريقيا، وخاصة الجزائر التي تُعدّ من أكبر مشتري السلاح الروسي على مدى العقد السابق. وعلقت وكالة "بلومبرغ" (3 أكتوبر 2017) على هذه التطورات بالقول: إن الإسرائيليين والأتراك والمصريين والسعوديين يشقون طريقهم إلى الكرملين أملاً في أن يتمكن بوتين "السيَد الجديد لمنطقة الشرق الأوسط"، من تأمين مصالحهم وإصلاح مشاكلهم، وذلك في مقابل تراجع القوة الأمريكية في المنطقة.

ومن خلال العمليات العسكرية في الرقة ودير الزور؛ عمل بوتين على توظيف سيطرته في الشمال السوري **للولوج إلى أسواق النفط العالمية**، حيث عين بوتين صديقه المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر رئيساً لمجلس إدارة شركة النفط الروسية العملاقة "روسنفت"، ويرى كل من شرودر وبوتين وجود فرصة سانحة للاستحواذ على أسواق الشرق الأوسط من خلال مزاوجة القدرة العسكرية الروسية بالاستحواذ على مصادر الطاقة، وخاصة في العراق وإيران وسوريا وليبيا، مما يعكس سعي موسكو للاستحواذ على مصادر النفط والغاز في الشرق الأوسط وعلى الأنابيب التي تحمل الوقود للأسواق العالمية، وذلك بالتزامن مع سيطرة قواته على حقل "التيم" الذي يعد أقدم حقول النفط المستثمرة بدير الزور، حيث تحدثت مصادر النظام (أكتوبر 2017) عن منح شركات روسية حق تطوير قطاع النفط في البلاد.

أما على الصعيد الدبلوماسي فإن موسكو تعمل على عرقلة الوساطة الأممية بهدف **استحداث مسارات بديلة عن جنيف** التي لا تلبي طموحاتها، حيث عكف الكرملين على إبرام اتفاقات بين قوى الداخل السوري، وخاصة ممثلي: المصالحات، والمجالس المحلية المنبثقة من اتفاقات "خفض التصعيد"، والإدارات الذاتية الكردية، وزعماء الأقليات الدينية والإثنية لإقرار دستور اتحادي يؤسس لنظم إدارة ذاتية، وحكم لامركزي، وإنشاء حكومة وحدة وطنية بصلاحيات أوسع من الحكومة القائمة، وعقد انتخابات محلية وبرلمانية تنتهي بانتخابات رئاسية في 2021.

وكان وزير الدفاع سيرغي شويغو قد أكد لمضيفية في تل أبيب (18-16 أكتوبر 2017) رغبة موسكو في حماية الجيوب الكردية الثلاثة (الحسكة -القامشلي وكوباني)، وأن تتمتع هذه الأقاليم بقدر كبير من الاستقلالية ضمن الدولة السورية، وذلك بالتزامن مع إنجاح مشروع مناطق "خفض التصعيد" ووقف سائر الأعمال العدائية. وفي لقائه مع الأسد بسوتشي (ديسمبر 2017) أبلغ بوتين رئيس النظام أن عليه التعاون مع الخطة الروسية إذا أراد أن يحتفظ بمنصبه، قائلاً: "إن الشيء الأهم هو الانتقال إلى عملية سياسية، أنا سعيد لرؤية استعدادك للعمل مع كل مَن هم مستعدون لإرساء سلام وإيجاد حلول".

تقييم الموقف السياسي والعسكري لدى الروس

أولاً: عناصر القوة

1-وضوح الرؤية ومركزية القرار

بخلاف تباين مواقف دول مجموعة "أصدقاء سوريا" وتعدد مراكز صنع القرار فيها؛ فإن المصادر القريبة من الكرملين تؤكد أن بوتين يباشر الملف السوري بنفسه ويشرف على دقائقه، ويكلف وزير خارجيته لافروف ووزير دفاعه شويغو بمهام محددة، مما يجعل مواقف المسؤولين منسجمة ومتماسكة مقارنة بتقلب المواقف الغربية.

ومن خلال إشرافه المباشر على الملف السوري، يرغب بوتين في توصيل رسالة للمجتمع الدولي مفادها أن روسيا جديرة بالثقة ويمكن الاعتماد عليها كحليف قوي، وذلك في مقابل أزمة العلاقة بين المؤسسات الرسمية في واشنطن منذ تولي ترامب الرئاسة، وما نتج عن ذلك أزمة في العلاقة بين البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين.

ويعود الجزء الأكبر من مركزية القرار الروسي إلى شخصية بوتين الذي نشأ في بيئة استخباراتية، حيث عمل في جهاز أمن الدولة الروسي، وانتقل بعد ذلك لتبوء مناصب مهمة في ديوان الرئاسة قبل أن يخلف الرئيس الروسي بوريس يلتسين عام 2000، وتشكلت لديه في هذه الفترة طموحات قيصرية تقوم على أساس استعادة هيبة روسيا في المشهد الدولي من خلال تعزيز شبكات الاستخبارات الروسية ونشر منظومات الدفاع الصاروخية، وتطوير التقنيات العسكرية، واستعادة أسواق السلاح الروسية في المنطقة العربية لتشكيل حائط صد أمام محاولات حلف شمال الأطلسي مد نفوذه في المنطقة.

ونظراً لرغبته في تشكيل جبهة شرقية مناهضة للغرب في القارة الآسيوية؛ فإن بوتين يمقت برامج دعم الديمقراطية الغربية ويعتبرها السبب الأكبر للفوضى التي اجتاحت الجمهوريات العربية منذ عام 2011، ولذلك فإنه يعمل على تشكيل تحالف استخباراتي-عسكري مع بعض دول المنطقة، وترتكز سياساته إزاء سوريا على تكرارا تجربتيه في كل من الشيشان وأوكرانيا، ويرى في الوقت نفسه من التجربتين؛ الإيرانية والتركية في مناكفة الدول الغربية منطلقاً قوياً لتشكيل تحالف من الدول الشرقية بالتعاون مع الهند والصين.

وعلى الرغم من القوة المفرطة التي يستخدمها بوتين في حسم معاركه الخارجية، إلا إن سياساته لا تنقصها الواقعية، إذ إنه يراهن على رغبة الغرب في البحث عن فرص التوافق وتنسيق المواقف معه لفرض أجندته، فقد لاحظ وزير الخارجية الأمريكي السابق آشتون كارتر أن بوتين يستمر في الدفع باتجاه مواقفه الحازمة حتى اللحظة التي يصطدم فيها بالإرادة الدولية وعندئذ يعمد إلى التفاوض والدبلوماسية.

أما على الصعيد الداخلي فإن بوتين يوظف الصراع الحضاري مع الغرب لشرعنة عملياته العسكرية في الخارج، ولا يبدو مكترثاً بكسب الشعبية أو التودد إلى المجتمع الروسي في الانتخابات المقبلة، إذ إنه يمسك بأزمّة القوة في موسكو، ولا يشعر بأنه مهدد من قبل أي منافس في المستقبل القريب، وتتحدث المصادر عن عدم نيته القيام بحملة انتخابية نتيجة تيقنه بإمكانية تجديد فترة الرئاسية في مارس المقبل دون عناء.

2- التفوق الميداني

إن العامل الأساسي في نجاح العمليات العسكرية الروسية هو التنسيق المحكم بين القوات الجوية والمقاتلين على الأرض، حيث تقوم غرفة التحكم في قاعدة "حميميم" بتوجيه طلعات المقاتلات والقاذفات الروسية مع تقدم القوات البرية بحيث يتولى سلاح الطيران ضرب الأهداف الإستراتيجية وتوفير الغطاء الجوي للمقاتلين من قوات النظام والميلشيات التابعة لإيران.

وقد حرص بوتين على استخدام الساحة السورية لاستعراض قدرات بلاده القتالية، وخاصة القوات الجوية مع القوات البرية عبر غرفة قيادة موحدة بدلاً من توزيعها في مختلف القيادات،[1] وذلك بخلاف التجارب الفاشلة للقوات الأمريكية التي تعتمد على تدريب قوات حلفائها على الأرض بصورة منفصلة عن العمليات الجوية التي تتبع لغرف قيادة منفصلة، ولا ترتبط تقنياً بالقوات الحليفة على الأرض.

وبالإضافة إلى قاعدتها في حميميم؛ تعمل موسكو على تعزيز قدراتها الجوية في أربعة قواعد إضافية هي: مطار الطياس (T-4)، والشعيرات، وتدمر، وحماة، وقد زجت في الأيام الماضية بنحو 6000 مقاتل من القوات الخاصة وسلاح الجو في تلك القواعد. كما تعمل في الوقت نفسه على تقوية وجودها البري من خلال زيادة اعتمادها على الشركات العسكرية الخاصة، وعلى رأسها شركة "الفيلق السلافي" التي تتولى حماية مصافي النفط والموانئ والمصانع والمباني الحكومية المهمة وحماية القوافل وإجراء الدوريات. وكذلك شركة "فاغنر" التي ساهمت في عمليات ضم شبه جزيرة القرم لروسيا في عام 2014، وقامت بعمليات قتالية في منطقة دونباس شرق أوكرانيا. بالإضافة إلى شركة "فونتاكا" ومجموعة "توران" التي يتألف معظم عناصرهامن الشيعة التركمان.

3- السيطرة على القرارفي دمشق

تحكم القيادة العسكرية الروسية سيطرتها على مفاصل نظام الأسد وقواته في دمشق، حيث اتخذ الروس "هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة" مقراً لهم (يونيو 2017) وأجروا تغييرات كبيرة طالت أسماء كبيرة بوزارة الدفاع ورئاسة الأركان وبعض الأجهزة الأمنية بهدف تثبيت شبكة من الضباط السوريين الموالين لروسيا في أبرز المواقع العسكرية والأمنية الحساسة.[2]

---

[1] تتضمن تقنيات سلاح الجو الروسية المقاتلات: (SU-30M) و(SU-35C) و(SU-34) و(SU-24M) و(Su-25)، وقاذفات (Tu-160) و(Tu-95) و(Tu-22M3)، والمروحيات القتالية (Mi-8) و(Mi-24) و(Mi-35M)، ومنصات الدفاع الجوي (S-400) و(Pantsir-S1) أرض-جو، و(S-300) على متن سفن الأسطول الروسي في اللاذقية، وصواريخ (Kh-29L) و(Kh-25ML) جو-أرض، وصواريخ (KAB-500C) الموجهة، وقذائف (BETAB-500) و(Kh-555) و(OFAB-250) كروز من طراز (3M) و(14 Kalibr). فضلاً عن الطائرات الآلية التي تقوم بمهام الاستطلاع وجمع المعلومات وتنسيق العمليات الجوية، ومنظومات الاستطلاع (Tu-214R) والإشارات الاستخباراتية (SIGINT) والإشارات الإلكترونية (ELINT).

[2] تضمنت عملية التطهير: تجميد وزير الدفاع فهد جاسم الفريج ومدير مكتبه العميد محمود نظام، والمساعد الأشهر في الوزارة أبو الليث (يوليو 2017)، وإعفاء أو نقل أكثر من 150 ضابطاً من أصحاب القرار في الجيش وفي موقع المسؤولية عن عمليات عسكرية مباشرة في محيط دمشق، ونُقل بعضهم إلى المبنى المجاور لقيادة الأركان، المخصص منذ عهد حافظ الأسد للضباط غير المرغوب بهم، أو أولئك الذين استغنى عن خدماتهم، وانتهت قضية الفريج بعد تعيين

وتأتي عملية التطهير هذه عقب اجتماعات مكثفة عقدتها القيادة العسكرية الروسية بدمشق مع الضباط المسؤولين عن العمليات العسكرية في جنوب دمشق وشرقها ومناطق "خفض التصعيد"، وسط نشر للقوات الروسية لإعطاء التعليمات وفرض الأوامر على ضباط النظام ومنع أي تحرك عسكري قبل العودة إلى المستشارين الروس المقيمين في الأركان ووزارة الدفاع. وفي هذه الأثناء تم إرسال دفعة من ضباط النظام إلى روسيا لحضور دورة تدريبية لأربعة شهور قبل عودتهم لتسليمهم مناصب رفيعة، وتمت إعادة عشرات الضباط والمستشارين المُسرحين من الخدمة والمواليين للروس منذ عهد الأسد الأب، حيث لوحظ عودة رئيس "الفرع 40" التابع لإدارة أمن الدولة العميد حافظ مخلوف، شقيق رامي مخلوف، بعد أكثر من عامين من الغياب عن المشهد السوري الداخلي، واستلامه منصب "مدير العلاقات الاستخبارية الخارجية" بين لبنان وسوريا وإيران.

4- التواطؤ الغربي

تزامن التدخل العسكري الروسي في سوريا مع بذل واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي جهوداً حثيثة للتوصل إلى اتفاق مع موسكو، يتولى بموجبه الجيش الروسي مهمة سحق الفصائل "الإسلامية" وتدمير بناها التحتية تحت ذريعة "محاربة الإرهاب".[3]

وكان التنسيق العسكري بين واشنطن وموسكو قد بدأ إثر التدخل الروسي في سوريا في سبتمبر 2015، حيث تم فتح خط ساخن بين جنرالات البلدين لمنع وقوع تصادم بين عمليات التحالف الدولي والعمليات الروسية، وتطورت تلك الاتصالات حتى استضافة العاصمة الأردنية عمّان المفاوضات الأمريكية-الروسية والتي تتوجت في شهر يونيو الماضي بتوقيع اتفاقية تفاهم حول خفض التصعيد في الجنوب السوري، والاتفاق ضمناً على تكرار التجربة في مناطق أخرى بهدف إنشاء كيان "فيدرالي" ضمن اتفاق محاصصة دولية واقتسام لمشاريع "إعادة إعمار سوريا"، إذ تم الحديث عن إنشاء منطقة "خفض توتر" في إدلب ومحيطها بنفوذ عسكري روسي-تركي، وحصر منطقة نفوذ إيران في المحافظات الوسطى، وإنشاء إقليم حكم ذاتي للأكراد في القامشلي وبعض مناطق الرقة، في حين تبقى درعا إقليماً جنوبياً مستقلاً بصورة تحافظ على المصالح الأردنية.

العماد علي عبدالله أيوب، المُقرّبُ من الروس، وزيراً للدفاع، وإحالة مدير مكتب الفريج وبعض مستشاريه إلى التحقيق بإشراف روسي مباشر. وطالت عملية السيطرة الروسية على مفاصل النظام بعض الأجهزة الأمنية كذلك، حيث نسق الروس مع اللوائين علي مملوك وديب زيتون مهام مراقبة الفروع الأمنية وضبط المليشيات الأجنبية وكف يد مليشيات إيران بشكل كامل عن جهات الريف الدمشقي.

[3] لتمكين روسيا من إضعاف فصائل المعارضة؛ بادرت أجهزة الاستخبارات الغربية إلى تسريب معلومات حول صفقات السلاح التي أبرمتها بعض الدول العربية لصالح هذه الفصائل، حيث تم نشر معلومات حول تصدير أسلحة من دول أوروبا الشرقية للفصائل في سوريا بقيمة بلغت أكثر من مليار يورو خلال الفترة 2013-2017، وذلك بالتزامن مع سعي بعض دول أوروبا الغربية إلى تعزيز التعاون العسكري مع موسكو وإبرام تفاهمات مع النظام في دمشق لتبادل المعلومات الاستخباراتية.

ووفقاً لدراسة نشرها "معهد دراسات الحرب" فإن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي قد وافقوا ضمناً على استمرار العمليات الروسية ضد فصائل المعارضة في الوقت الذي يدعو فيه الجميع لوقف إطلاق النار، حيث يتم غض الطرف عن استمرار قوات النظام في عملياتها مدعومة من "حزب الله" اللبناني والميلشيات الإيرانية، وبغطاء جوي روسي واسع النطاق، دون الاكتراث للخسائر البشرية الفادحة، والجرائم التي تنتهك بحق السوريين.

ويبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءه باتوا مستعدين للتماهي مع الخطة الروسية في سوريا، والتي تقضي باستمرار بشار الأسد في الحكم حتى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في سوريا في عام 2021. حيث أدت الحقائق على الأرض إلى تقبل إدارة ترامب بأن الأسد، قد يستمر في الحكم إلى أربع سنوات أخرى.

5- التماهي الأممي

يلاحظ على المبعوث الأممي سعيه للتوافق مع السياسة الروسية التي تتحرك في اتجاه مغاير للقررات الأممية، حيث يركز على مناقشة صياغة الدستور وقانون الانتخابات، ويستبعد ملفات أكثر أهمية مثل: تشكيل هيئة حكم انتقالي، وإصدار إعلان دستوري، وعقد مؤتمر وطني، وتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة الدستور.[4]

والحقيقة هي أن سعي دي مستورا للتماهي مع الخطة الروسية ليس وليد التريبات الأخيرة في سوتشي، فبالتزامن مع دعوة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لإنشاء دولة فيدرالية في سوريا عام 2016؛ بادر المبعوث الأممي إلى مناقشة بعض أطراف المعارضة حول إمكانية أن تصبح سورية دولة فيدرالية، ونقل عن أحد المعارضين قوله: "لمسنا من كلام المبعوث الأممي أن هناك تأييد من روسيا ومن النظام لهذا المبدأ، وأن المشكلة تكمن في إقناع المعارضة السورية".

وعلى الرغم من مقاطعة الجسد العام لقوى الثورة والمعارضة لمؤتمر "سوتشي" (يناير 2018) إلا أن دي مستورا قد بادر إلى إنقاذ الموقف عبر حضوره المؤتمر، ومساهمته الفاعلة في صياغة مخرجاته، وتوليه مهمة تشكيل لجنة لصياغة الدستور وفق التفاهمات الروسية والإيرانية والتركية.

---

[4] في تماهٍ مع استعجال بوتين للتوصل إلى حل سياسي في سوريا عقب إعلانه وقف القتال وسحب قواته (ديسمبر 2017) شارك دي مستورا بفاعلية ملفتة في الترتيبات الروسية التي تنطلق من: تنفيذ اتفاقيات "خفض التصعيد" لإقامة حوار بين ممثلي المجالس المحلية المنبثقة من اتفاقيات المصالحة، والإدارات الذاتية الكردية، وممثلين عن النظام، وعناصر منتقاة من المعارضة لبحث تعديل دستور (2012) وعقد انتخابات محلية وبرلمانية تنتهي بانتخابات رئاسية في 2021. كما تشمل الخطة تشكيل حكومة وحدة وطنية بصلاحيات أوسع من الحكومة القائمة، وإقرار نظام "الإدارات الذاتية" وخيار "سوريا الاتحادية"، حيث سبق أن صرح مسؤولون روس بأن الحل في سوريا يكمن في إرساء فيدرالية لضمان حقوق مختلف الطوائف والعرقيات التي ستشكل العنصر الأساسي في المؤتمر الذي تسعى روسيا لإقامته.

6- المحور الأمني والعسكري مع إيران وتركيا

تتوجت الجهود الروسية للتنسيق مع إيران وتركيا في التوصل إلى خطة روسية-إيرانية-تركية مشتركة تمنح تركيا دوراً أساسياً في الإشراف على "خفض التوتر" في المناطق الشمالية، وتتيح لإيران حرية الحركة في دمشق وحمص وريفيهما، وتؤمن لها ممراً يصل بين العراق ولبنان عبر الأراضي السورية، في حين تحافظ روسيا على قواعدها الجوية والبحرية المطلة على المتوسط.

وتزامنت هذه التوافقات الميدانية مع إنشاء موسكو منظومة استخباراتية مشتركة مع تركيا وإيران عبر تشكيل لجنة للتعاون العسكري والأمني، حيث يسعى بوتين إلى إنشاء محور شرق أوسطي يضم كلاً من طهران وأنقرة وبغداد ودمشق في منظومة عسكرية وأمنية، حيث زار وزير الخارجية التركية مولود جاويش موسكو تتويجاً لمشروع غير معلن يهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الاستخبارات العسكرية، وذلك في أعقاب اتصالات ولقاءات مكثفة بين مسؤولين في جهازي الاستخبارات التركية (MIT) والروسية (GRU) لتعزيز التعاون الأمني بين البلدين، الأمر الذي أثار قلق أجهزة الاستخبارات الغربية من وجود اختراق روسي للعديد من الدول الأوروبية وخشيتها من عودة شبح الاستخبارات السوفييتية "كي جي بي" عبر إنشاء منظومة تعاون نشطة مع الاستخبارات التركية.[5]

وشكلت معارضة المد الكردي نقطة التقاء تم البناء عليها لتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات وتنسيق المواقف، وتوحي تلك الاتصالات بوجود توجهات لإعادة فرز في التحالفات الإقليمية لمنع قيام تفاهم عسكري أمريكي-روسي على حساب دول المنطقة التي لا تُخفي تذمرها من سياسة واشنطن تجاهها.

7- ضعف المعارضة

عززت واشنطن سعيها للتقارب مع موسكو عبر إقرار المشروع الروسي لإنشاء مناطق آمنة وفق خطة "خفض التوتر"، وإنهاء برنامج وكالة المخابرات المركزية الأميركية لتسليح وتدريب المعارضة، وعملت على كسب تعاون موسكو في الملف الكردي، حيث يرى جنرالات واشنطن أن "قوات سوريا الديمقراطية" أكثر فاعلية، ويعبرون عن عدم ثقتهم بالمقاتلين العرب الذي يعانون من انقسامات كبيرة وضعف في المصداقية، فيما أثبت الأكراد أنهم حلفاء أوفياء ويمكن الاعتماد عليهم على المدى البعيد.

---

[5] تعتبر إيران اللاعب الأكثر فاعلية في هذه المنظومة، حيث عملت من وراء الكواليس للمصالحة بين تركيا وروسيا، وتمكنت من إقناع تركيا بتغيير موقفها تجاه الأسد، حيث أعلن رئيس الحكومة التركية، بن علي يلدريم، أن الأسد لاعب هام في الأزمة السورية، وأن تركيا مستعدة للموافقة على استمرار بقائه بشكل مؤقت وأنه "يجب على تركيا وسوريا فتح صفحة جديدة في العلاقات"، وذلك بالتزامن مع إعلان موسكو (29 يونيو 2017) أنها توصلت إلى اتفاق نهائي مع انقرة بشأن تزويد الأخيرة منظومة الدفاع الجوية والصاروخية المتطورة "إس 400"، وبهذه الصفقة، ستكون تركيا أول عضو في حلف شمال الأطلسي يستخدم نظام الدفاع الجوي الروسي بشكل فعال.

وتبدي واشنطن ليونة ظاهرة إزاء السياسة الروسية بهدف الحصول على مكاسب صلبة تتمثل في تعزيز موقفها العسكري بدلاً من الاعتماد على حلفائها المحليين أو الإقليميين، حيث أنشأت القوات الأمريكية سلسلة من القواعد البرية والجوية، أبرزها: "رميلان" و"المالكية" و"الطبقة" بالإضافة تدشين قاعدة عسكرية سرية في شهر يوليو يُعتقد أنها تستخدم طائرات من دون طيار، من طراز "MQ-9" الأمريكية، وقاعدة "صرين" التي تقع جنوب "عين العرب" (كوباني) على بعد 3 كم عن الفرات، حيث ترغب في أن يكون لها تأثير طويل المدى، وذلك بالتزامن مع تبني ترامب مقاربة جديدة لسوريا ما بعد "داعش" تتضمن توجيه ضربة مزدوجة لكل من تنظيم القاعدة في إدلب وفصائل المعارضة الإسلامية التي يرغب في استبدالها بتشكيلات جديدة لا تشترط رحيل الأسد ولا تمانع من التعاون مع النظام.

ثانياً: عوامل الضعف

في كل نقطة قوة يمتلكها بوتين لتنفيذ سياسته في سوريا تكمن مجموعة من العوائق ونقاط الضعف التي تجعل المكتسبات الروسية هشة وقابلة للانهيار السريع؛ حيث يمثل الاعتماد المفرط على نظام الأسد نقطة ضعف كبيرة في الإستراتيجية الروسية، ولا يضمن حماية مصالحها في سوريا، كما أن محاولة صياغة إستراتيجية مشتركة مع تركيا وإيران ترهن القرار الروسي بشركاء لديهم رؤى مختلفة وحسابات مغايرة لا يمكن الاعتماد عليها لضمان المصالح الروسية.

ولا يبدو لدى روسيا بدائل صلبة يمكن الاترتكاز عليها؛ إذ إنها لا ترغب في الزج بعدد كبير من قواتها في المستنقع السوري، ولذلك فإنها تعتمد بصورة متزايدة على الشركات الأمنية التي لا يمكن أن تشكل بديلاً إستراتيجياً يحفظ مكتسباتها.

ونظراً لإدراك الكرملين أن قواتهم الهجينة غير كافية للمحافظة على مصالحهم فإنهم يسعون من خلال مركز المصالحة في حميميم إلى كسب الأقليات السورية، ويعملون في الوقت نفسه على تشكيل ميلشيات علوية محلية لتعويض نقص قوات النظام، وهو رهان غاية في الخطورة بالنسبة للقوات الروسية في سوريا.

وعلى الرغم من تفوقها الميداني؛ إلا أن موسكو تواجه منافسة حادة من قبل القوى الأخرى الفاعلة وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، فعلى الرغم من إعلان بوتين وقف القتال وسحب قواته من سوريا مرتين عامي 2016 و2017، إلا إن الضباط الروس لا يزالون غير قادرين على سحب قواتهم خشية التراجع أمام التفوق العددي للميلشيات التابعة لإيران، وتعمل واشنطن على إنشاء جيب تابع لها في الشمال الشرقي، في حين تصر تل أبيب على قصف المواقع التي تحددها في القطاع الجنوبي.

ويمكن توضيح أبرز مكامن الضعف الروسي في المشهد السوري فيما يلي:

1- ضعف الدبلوماسية الروسية

تبرز المشكلة الأبرز في قصور الدبلوماسية الروسية عن مواكبة الإنجازات العسكرية في سوريا، حيث يسود الشعور بالامتعاض في الكرملين من عجز وزارة الخارجية عن ترجمة التفوق الروسي إلى اتفاقيات ملزمة في المسرح الدولي.

وتتحدث المصادر عن توجيه بوتين أصابع اللوم إلى وزير خارجيته سيرغي لافروف، ووصف أدائه بالمتردد والرديء، ويبدو أن وزير الدفاع سيرغي شويغو يوافق بوتين على هذا التقييم، ويحمّل كل منهما وزير الخارجية لافروف مسؤولية فشل روسيا في التوصل إلى اتفاق دولي يعترف بالهيمنة العسكرية الروسية ويمكنّها من الاستحواذ على عقود إعادة الإعمار التي بدأت كل من إيران والصين في المنافسة عليها.[6]

ويرى وزير الدفاع شويغو أن الاتفاقيات التي أبرمها لافروف مع واشنطن وتل أبيب لإتاحة مجال الحركة الجوية الحرة قد عرقلت عمليات التنسيق الميداني مع إيران و"حزب الله"، ووضعته في موقف حرج يصعب معه تبرير تغاضي روسيا عن قصف حلفائها، وأظهر موسكو في موقف العاجز رغم قدرتها على وقف هذه العمليات أو التقليل منها على أقل تقدير. الأمر الذي دفع به لمطالبة حكومة نتنياهو بتخفيض وتيرة العمليات الجوية ضد إيران. وفي مقابل الامتناع الإسرائيلي عن التعاون أمر شويغو نظام دمشق بإطلاق صواريخ (SA-5) على المقاتلات الإسرائيلية لأول مرة منذ بدء القتال دون أن يكون لهذه القرار فاعلية تذكر.

جدير بالذكر أن فشل الدبلوماسية الروسية قد ظهر بصورة واضحة في ارتباك ترتيبات مؤتمر "الشعوب السورية" الذي كانت موسكو قد أعلنت رغبتها بعقده في مطار دمشق، ثم عدلت عن ذلك للحديث عن عقده في قاعدة "حميميم"، وعندما تم عقد المؤتمر أخيراً في سوتشي (30 يناير 2018) بدت الدبلوماسية الروسية في أسوأ مظاهرها من خلال تأجيل جلسة الافتتاح، وسوء التنظيم، وتضاؤل المخرجات، وتخفيض مستوى تمثيل كافة الوفود.

2- غياب الثقة بين أطراف المحور الروسي-الإيراني-التركي

تمثل مطالب إيران وتركيا بنشر قواتهما إلى جانب القوات الروسية في المناطق الحدودية مع إسرائيل والأردن والعراق، إحراجاً للدبلوماسية الروسية مع الولايات المتحدة التي تقترح بدلاً من ذلك تشكيل قوات دولية لمراقبة وقف القتال، وتضغط باتجاه التوصل إلى تفاهمات منفصلة مع الروس حول تقسيم مناطق النفوذ في المفاوضات خارج مظلة أستانة، الأمر الذي يثير امتعاض أنقرة وطهران.

وكشفت التصريحات الإيرانية لدى وصول القوات التركية تخوم عفرين عن تنامي حالة انعدام الثقة بين الحلفاء، حيث تتهم طهران وموسكو أنقرة بإقامة علاقات سرية مع الفصائل السنية "المتطرفة" في إدلب، وتعتقد إيران أن أردوغان يرغب في دفعها للزج بالميلشيات التابعة لها في إدلب حتى يقوم بدور الوساطة بينهم وبين "هيئة تحرير الشام".

وفي هذه الأثناء يرفض الروس التخلي عن الدور الذي لعبوه على مدى العامين السابقين من خلال تقديم الدعم الجوي للقوات البرية الحليفة دون الزج بأية قوات برية في المعركة.

---

[6] يمكن في هذا الإطار ملاحظة نزوع بوتين إلى إيفاد مسؤولين عسكريين في مهام تفاوضية في الخارج، وتكليف الضباط الروس بمهام تفاوضية في أنقرة وجنيف وفينا وأستانة، الأمر الذي أثار حفيظة لافروف ودفعه لانتقاد وزير الدفاع شويغو واتهامه بعدم توفير الأرضية التفاوضية المناسبة من خلال تنسيق وتيرة العمليات العسكرية مع العملية التفاوضية.

وفي مقابل تركيز الأتراك عملياتهم في عفرين؛ يقتصر اهتمام إيران على بلدتي كفريا والفوعة الشيعيتين، في حين تتحدث روسيا عن القضاء على تنظيم القاعدة في إدلب، الأمر الذي سيدفع بموسكو في مرحلة لاحقة للضغط على القوات التركية للانسحاب من المناطق التي دخلوها بهدف إعادتها إلى سيطرة النظام.

وعلى الرغم من أن تركيا تنفي إقامة أي اتصال مباشر مع الأسد، إلا أنها ترى في المشروع الكردي خطراً أكبر على أمنها القومي، وقد تنسحب في مرحلة لاحقة حتى تتيح لروسيا إطلاق معركة تهدف إلى إنهاء آخر وأكبر معاقل المعارضة السورية تمهيداً لإنهاء الحرب في سوريا وحسمها لمصلحة النظام.

3- استنزاف القوات الروسية وتعرضها للاستدراج

على الرغم من تراخي المواقف الأمريكية إزاء الاستحواذ الروسي على ملف الأزمة السورية؛ إلا أن بوتين يبدو قلقاً من إحجام واشنطن عن الإفصاح عن نواياها في المرحلة المقبلة، حيث يشعر الروس أن واشنطن تدفع بالقوات الروسية للمواجهة بهدف استنزافها في المعارك الدائرة على مختلف الجبهات.

وكان بوتين قد بذل جهوداً مضنية لمعرفة نوايا الإدارة الأمريكية وأرسل العديد من الرسائل الإيجابية عبر قنوات خلفية طالباً توضيح خطط ترامب في سوريا دون جدوى. ويشعر بوتين بالقلق من أن تجاهل واشنطن قد يفضي إلى مبادرة غير متوقعة يمكن أن تفسد إنجازاته على الصعد السياسية والعسكرية.

وينبع قلق بوتين من شكوكه بأن واشنطن قلصت ضرباتها الجوية وسحبت قواعدها شرقي سوريا، ودفعت الفصائل الموالية لها للانسحاب بصورة مرحلية تهدف إلى استنزاف موسكو وتكبدها المزيد من الخسائر،[7] في حين تنوي العودة بثقلها مرة أخرى عقب سقوط التنظيم، وهذا ما اتضح بالفعل لدى إعلان تيلرسون توجهات السياسة الأمريكية الجديدة إزاء سوريا.

ولذلك فإن جهود بوتين تنصب نحو إشراك الولايات المتحدة وحلفائها في العملية السياسية وإقناع الأمم المتحدة بالمساهمة في عملية إعادة الإعمار، إذ إن إعمار سوريا وإعادة بناء مؤسساتها هي عملية مكلفة وتستغرق الكثير من الوقت والمال، ولذلك فإنه يعمد إلى الإعلان عن وقف القتال بصورة شكلية بين الفينة والأخرى للتأكيد على أن روسيا قادرة على إبعاد نفسها متى شاءت وبأقل الخسائر لتفادي سيناريوهات ما بعد الحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق

4- تدهور النظام وعجزه عن المحافظة على المكتسبات

بعيداً عن المظاهر الاحتفائية المفبركة بانتصار النظام واستعادة الأراضي التي فقد سيطرته عليها منذ سنوات؛ تسود الفوضى في مختلف المحافظات السورية بما فيها العاصمة دمشق، حيث ينتشر التذمر في أوساط الموالين للأسد من

---

[7] نظراً لتورطها في المزيد من العمليات الميدانية، فقد تضاعفت خسائر القوات الروسية في سوريا عام 2017 عن العامين السابقين، حيث أكدت وكالة "رويترز" (27 أكتوبر 2017) مقتل 131 روسيا على الأقل، في سوريا، خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، من بينهم متعاقدون عسكريون، ومن أبرز ضحايا العمليات في سوريا: الفريق فيليري أسابوف قائد القوات الروسية، والعقيد فيليري فيديانن قائد لواء مشاة البحرية 61، وضابطين آخرين برتبة عقيد، ونحو عشرين أسيراً لا يُعلم مصيرهم.

تجاوزات عناصر ميليشيات "الدفاع الوطني" و"اللجان الشعبية" وارتكابهم الجرائم المروعة وتورطهم في الاتجار بالبشر ضمن مناطق سيطرة النظام. في حين تشهد محافظات السويداء واللاذقية وحماة وحمص حالات غير مسبوقة من الانفلات الأمني واندلاع المعارك بين مختلف الميلشيات المسلحة وتعديها على المقرات الأمنية ومراكز الشرطة، وخاصة في صفوف الطائفة العلوية التي تتعرض قراها للقصف من قبل بعض قوى المعارضة، وتندلع الاشتباكات العشائرية فيها بصورة دورية.

في هذه الأثناء تعاني قوات النظام من ضربات فصائل الغوطة الشرقية وإدلب وريف حلب، ويتنامى الشعور بالقلق في الكرملين من ضعف إمكانيات النظام، وعدم قدرته على الصمود منفرداً أمام عمليات فصائل المعارضة.
وتحاول مصادر النظام إخفاء حقيقة أن قواتها لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة في العمليات الدائرة في مختلف الجبهات، حيث تقوم الميلشيات الموالية لإيران بالعبء الأكبر من القتال، وتتكبد خسائر فادحة، الأمر الذي دفعه قادة "حزب الله" لإخفاء أعداد وهويات قتلاهم لئلا تتكشف حقيقة خسائرهم.
وبخلاف الصورة المشرقة التي تحاول وسائل الإعلام الحليفة للنظام رسمها عن تحسن الأوضاع الاقتصادية في سوريا، فإن الواقع يختلف عن ذلك بصورة كلية، حيث تسود الفوضى وينتشر الفساد والابتزاز في ظل ارتفاع التضخم بنسبة 700% على مدى السنوات الستة الماضية، وزيادة أسعار المواد الأساسية بصورة مخيفة، إذ تضاعفت أسعار المواد الغذائية والمشروبات إلى 769%، وزادت أسعار الخضراوات والبقوليات بنحو 649%، وارتفعت قيمة الملابس إلى 733%، وبلغت نسبة الزيادة في أسعار الكهرباء والغاز ووقود التدفئة 618%، في حين زادت أسعار الرعاية الصحية بنسبة 481%. ونتج عن ذلك التدهور المضطرد؛ تراجع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية

5- صراع المشاريع وتباين الأجندات

يعتقد المسؤولون الروس أن "المجالس واللجان المحلية" في الرقة ودير الزور، والتي أُنشئت لتحمل لواء "الشرعية المحلية" تحت غطاء التحالف الدولي تشكل حصان طروادة أميركي لاحقاً على أية طاولة مفاوضات.
وجاء إعلان الولايات المتحدة أواخر عام 2017 رغبتها بالبقاء في سوريا لأجل غير محدود، تدشيناً لتعديلات جوهرية على الإستراتيجية الأمريكية في سوريا، والتي تتضمن: استمرار الوجود العسكري الأمريكي في مرحلة ما بعد الانتهاء من قتال تنظيم "الدولة" في الجيوب المتفرقة التي ما زالت تحت سيطرتهم، ومنع إيران من إنشاء ممر بري لها إلى البحر الأبيض المتوسط، وتشكيل قوة حرس حدود شمالية قوامها نحو 30 ألف مقاتل تحت قيادة قوات سوريا الديمقراطية، الأمر الذي عز مشاعر بوتين أنه تعرض للاستدراج والخديعة من قبل واشنطن، حيث أظهرات تأييدها لعملياته ودفعته لتحمل قواته تكاليف تقديم الدعم الجوي، وتوفير غطاء القصف المدفعي شرقي سوريا، ثم عمدت إلى وضع خطة هيمنة خاصة بها بعد انتهاء العمليات ضد تنظيم "داعش"، حيث تشير المصادر إلى أن الإدارة الأمريكية، توصلت إلى

سلسلة من المبادئ، تعتمد أساسا الانخراط السياسي مع حلفائها الإقليميين وتعزيز وجودها العسكري شرق نهر الفرات، وتمتين علاقاتها مع السعودية والإمارات لكبح جماح إيران، وإفهام روسيا أن أمريكا باقية في سوريا.[8]

وقد أثارت هذه المخططات حفيظة روسيا التي كانت ترغب في إعادة سائر الأراضي السورية للنظام، وكذلك أنقرة التي اعتبرت دعم قوات سوريا الديمقراطية تهديداً لأمنها القومي.

وفي مواجهة هذه الترتيبات تعمل موسكو على تعزيز الحرس الثوري الإيراني وقوات النظام والميليشيات الداعمة لها وتمكينهم من بسط سيطرتهم على البادية التي تربط سوريا بالعراق، حيث تشعر موسكو بالغضب إزاء الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعدما اعتقدت أنها ضمنت الاستقواء عبر معادلة أستانة الثلاثية، الروسية-الإيرانية-التركية.

في هذه الأثناء يندلع تنافس رديف بين الروس من جهة، وأطراف محسوبة على إيران وقوات النظام من جهة أخرى، حيث كانت طهران ودمشق قد وقّعتا مذكرة تفاهم قضت باستثمار إيران لمناجم الفوسفات في خنيفيس قرب تدمر، لكن الجانب الروسي تدخل واستعجل استثمار الفوسفات.

ثالثاً: آليات التعامل مع السياسة الروسية في مرحلة ما بعد سوتشي

بذلت موسكو قصارى جهدها لترتيب مؤتمر سوتشي، والذي أرادت من خلاله التوصل إلى تفويض شعبي بتشكيل "لجنة دستورية"، والتأكيد في الوقت نفسه على أن النظام يمتلك القاعدة السياسية والشعبية الأوسع، وذلك من خلال دعوة 1200 شخصية محسوبة على النظام، مقابل المعارضة المتشرذمة وغير القادرة على صياغة موقف موحد إزاء العملية الدستورية.

كما أرادت موسكو من خلال المؤتمر التأكيد على أنها الأقدر على إنقاذ الوساطة الأممية وتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، والقرارات الأممية الأخرى ذات الصلة.

إلا أن مشهد المؤتمر بدا هزيلاً من حيث التحضير ومستوى التمثيل وضآلة المخرجات، خاصة وأن الجسد العام للمعارضة قد رفض المشاركة، وأن وفد النظام قد خفّض مستوى حضوره، في حين غاب ممثلو الاتحاد الوطني الديمقراطي الكردي ووحدات حماية الشعب الكردية، دون أن يرضي ذلك تركيا التي اعترضت على حضور شخصيات معادية لها في المؤتمر.

وفي ظل إخفاقات اللحظة الأخيرة: هُرع دي مستورا لإنقاذ المؤتمر من الفشل، حيث مثل حضوره شرعية أممية، وتأكيداً على تبنيه المقاربة الروسية في الدفع بالعملية الدستورية.

---

[8] في مقابل سعيها لإضعاف فصائل المعارضة ترغب الولايات المتحدة في تقوية المجالس المحلية المدنية التي تحكم المناطق التي سيطروا عليها مؤخراً، وتبني مشاريع إعادة الإعمار عبر حض دول التحالف الدولي لتوفير الموارد المالية والبشرية لإعمار المدن المدمرة، وتعزيز الخدمات والبنية التحتية، وتوفير حماية جوية لهذه المناطق، عبر إبقاء القواعد العسكرية التي تضم خمس قواعد شرق نهر الفرات يعمل فيها نحو ألفي عسكري وخبير أميركي.

وبدا من الواضح أن مخرجات سوتشي لم تمثل إضافة تذكر للعملية السياسية، بل أسهمت في ترسيخ حالة احتباس الدبلوماسية بدلاً من الدفع بها.

ويمكن اقتراح الآليات التالية لتوظيف نقاط الضعف الروسية في تعزيز الموقف السياسي لقوى الثورة والمعارضة:

1- الاستفادة من هشاشة المحور الروسي-التركي-الإيراني

يسفر المشهد العسكري في إدلب عن المزيد من التناقضات داخل محور روسيا-إيران-تركيا، حيث استخدم الأتراك مجموعة من الضغوط العسكرية والدبلوماسية لإجبار روسيا وإيران على وقف العمليات القتالية في إدلب، وذلك في مقابل شجب إيران العمليات التركية في عفرين واشتباك قوات النظام مع رتل من القوات التركية، الأمر الذي دفع صحيفة "لوموند" الفرنسية إلى التأكيد أن "التحالف الروسي الإيراني التركي في سوريا أكثر هشاشة اليوم من أي وقت مضى".

وتمثل حالة الهشاشة هذه فرصة سانحة لفصائل المعارضة في الدفع باتجاه تعزيز العمليات التركية لتعميق خلافها مع طهران وموسكو على سير العمليات في عفرين، والعمل في الوقت ذاته على خلط الأوراق من خلال فتح جبهات أخرى لإرباك المشهد العسكري الروسي وتشتيت قوات النظام والميلشيات الحليفة له.

2- تفادي سيناريوهات "معارضة المعارضة" والتركيز على إضعاف النظام

شهد عام 2017 تنامي ظاهرة الاقتتال الفصائلي بالتزامن مع تقدم النظام على مختلف الجبهات، كما شهد زيادة الحالة الانقسامية بين القوى السياسية، وتبعية مواقف الكثير منها للدول الداعمة. ففي مقابل احتدام الدبلوماسية الدولية لاقتسام مناطق النفوذ؛ انشغلت بعض القوى السياسية بمحاولة استبعاد منافسيها من المشهد السياسي، ولم تردعهم حراجة المشهد الإنساني المروع في سوريا من توظيف الأزمة لصالحهم في معارك الاستقطاب الإقليمي، مؤثرين القيام بدور الوكالة نيابة عن العواصم التي باتوا يمثلونها علناً بدلاً من تمثيل الشعب السوري.

وعلى الرغم من أن الهدف المعلن من "الرياض (2)" هو توحيد منصات المعارضة، إلا أن التشكيلة الجديدة قد حملت في طياتها عناصر انقسامها منذ المؤتمر الصحفي الأول وحتى تباين المواقف من مؤتمر سوتشي.

وأظهر تباين مواقف "المنصات" في "جنيف" و"سوتشي" أن "الرياض (2)" لم تكن كفيلة بحل المشهد الانقسامي، بل إنها عززت حالة التبعية بحيث أصبحت كل فئة تنسب نفسها إلى العاصمة التي تمولها وتفرض أجندتها.

غني عن القول أن تورط المعارضة (السياسية والعسكرية) في خوض المعارك البينية هو العامل الأبرز في تراجع الثورة السورية من جهة، وتعزيز الذريعة الروسية في السعي إلى تمكين النظام من جهة أخرى.

وعلى الرغم من بدهية هذه الحقيقة إلا أن الممارسة الفعلية لقوى الثورة والمعارضة لا تزال قاصرة عن تحقيق ذلك، الأمر الذي يدعو للتأكيد على ضرورة مواصلة السعي للتوصل إلى الحد الأدنى من المبادئ التي يمكن لسائر قوى الثورة أن تعمل تحت مظلتها، والتي تشمل: إسقاط النظام بكافة رموزه، وتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، وإنشاء شرعية رديفة وجسد سياسي بديل، وحماية مؤسسات الدولة وإعادة تشكيل أجهزة الأمن والجيش،

ولا شك في أن الاصطلاح على منظومة من المبادئ سيقلل من فرص اندلاع الصراع العنيف بين الفصائل، ويخفف من وطأة الصراع المستتر بين القوى السياسية.

ولا شك في أن التزام المعارضة برحيل بشار وقادته الأمنيين والعسكريين، وبذل الجهود الميدانية والسياسية لإضعاف نظامه ونزع الشرعية عنه سيعقّد المهمة الروسية ويعرضها للمزيد من الإحراج أمام المجتمع الدولي.

3- الالتزام ببنود "المرحلة الانتقالية" بدلاً من أوهام "المرحلة الدستورية"

تبنت الوساطة الأممية أجندة تفاوضية تقوم على أساس تحويل مسار "بيان جنيف (1)" الذي نص على تشكيل حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، تتولى إصدار إعلان دستوري يدشن لمرحلة انتقالية، والقفز عليها من خلال الدعوة إلى تدشين مرحلة دستورية بديلة.

وفي مقابل تعنت النظام واستمراره في مخالفة القرارات الأممية بشأن سوريا؛ استمر تراجع الموقف السياسي للهيئة العليا للمفاوضات والتي فقدت موقعها المركزي في العملية التفاوضية لصالح توليفة من المنصات التي لا تتفق معها في المبادئ، في حين تبشر بعض الفئات بعملية إصلاح دستوري وانتخابات وشيكة تحت إشراف الأمم المتحدة، دون النظر إلى أن ذلك يفرغ عملية الانتقال السياسية من محتواها، ويضع العملية الانتقالية برمتها تحت وصاية النظام.

ويمكن تتبع العديد من المحاضرات والمقالات والندوات التي تحدث فيها أعضاء الهيئة التفاوضية الجديدة حول الآليات الانتخابية وسبل "تعديل" دستور عام 2012، تمهيداً لانتخابات بلدية 2019، ونيابية 2020، ورئاسية عام 2021، مما يعني إكمال الأسد فترته الرئاسية كاملة (مع تقليص صلاحياته) وهي الرؤية ذاتها التي تبشر بها موسكو وحلفاؤها.

ولا يمكن الخروج من المأزق الدبلوماسي الذي وقعت فيه الهيئة نفسها إلا من خلال الإصرار على تحقيق "بيان جنيف" والقرارات الأممية ذات الصلة، وعدم التنازل عنها نظير المقاربة الأممية الجديدة التي تستعيض عن "هيئة الحكم الانتقالي" بتشكل حكومة وحدة وطنية تضم عناصر "منتقاة" من المعارضة، والمطالبة بإلزام النظام بالامتثال للقرارات الأممية واجبة التنفيذ الفوري وغير المشروط، ومناقشة ترتيبات الحكم في الفترة المؤقتة، والهيكليات التنفيذية والتشريعية الجديدة، وسبل حماية حقوق الإنسان، وإصلاح مؤسسات القطاع الأمني.

وتؤكد التسريبات المتتابعة أن الهيئة الجديدة قد انشغلت بمناقشة تفاصيل "الإصلاح الدستوري" مع فريق الوساطة الأممية، دون أن تدرك أن هذا المسار لا يرتبط بالضرورة مع "التسوية السياسية" التي تُلزم النظام بالالتزام بالقرارات الأممية ووقف جرائمه بحق السوريين. معلقة بذلك مصير ملايين المعتقلين والمحاصرين واللاجئين والنازحين ريثما يتم الانتهاء من حسم جدليات "المرحلة الدستورية" التي يبشرون بها بدلاً من "المرحلة الانتقالية" التي تقتضي وقف القتال وتوفير المراقبة وضمان الامتثال وتأمين المساعدات للمتضررين، وتأمين المدنيين.

4- الدبلوماسية خارج إطار المفاوضات

بات من الواضح أن مسار العملية التفاوضية في جنيف يدور في فلك المساعي الروسية لمنح النظام الشرعية والوصاية على صياغة الدستور، وتمكينه من إدارة العملية الانتخابية، وإتاحة المجال له لتفادي المساءلة والمحاسبة، ومساعدته

على إعادة تأهيل أجهزته الأمنية وجيشه المنهك، لكنها في الوقت نفسه لا تمنح السوريين أية بارقة أمل في التوصل إلى "تسوية سياسية" في مسرح النزاع الدولي.

ولا يمكن الخروج من هذا المأزق السياسي الذي وقع فيه المفاوضون بجنيف إلا من خلال امتلاك أدوات اللعب مع الكبار، والمبادرة إلى الخروج من موقع تقزيم الكرامة السورية وانتهاك هيبة المعارضة، وذلك من خلال ترجيح الجهود الدبلوماسية الدولية على كفة المسار التفاوضي بصورة مرحلية حتى يتم التوصل إلى موقف تفاوضي أفضل.

ولا يمكن في هذا الإطار التغاضي عن ضعف موقف الهيئة التي يهيمن فيها الفريق الجانح نحو تقزيم العملية السياسية في عملية "إصلاح دستوري"، في حين يعمل النظام وحلفاؤه على إضعاف الوساطة واستنزاف الدبلوماسية الدولية من خلال نقل العملية التفاوضية إلى ردهات أستانة وسوتشي وهامبورغ وفيينا.

5- استخدام مستوى التعاون كأداة ضغط تفاوضي

في مقابل تعنت النظام ورفضه التعاون مع الوساطة الأممية؛ يرتكز موقف وفد المعارضة على جدلية عدم السماح للنظام بإفساد العملية السياسية، حتى وإن استمر النظام في استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والقصف الهمجي، وممارسة سياسات الحصار والتجويع والتهجير القسري واعتقال مئات الآلاف في سجونه. بل إن وثائق لوزان تنازلت عن ملف "العدالة الانتقالية"، في حين بات الوفد يُفاخر بقدرته على الصمود في العملية التفاوضية مقابل تعنت النظام الذي يُمعن ميدانياً في مضاعفة معاناة المدنيين.

ولا يمكن الخروج من هذا المأزق السياسي، إلا من خلال ربط مستوى التعاون مع الوساطة الأممية بمستوى التقدم الذي يتم تحقيقه في المفاوضات، إذ من شأن هذه السياسية توفير المساحة الكافية للمعارضة لتفادي استدراجها إلى المناورات الروسية، ودفعها لاعتبار البنود الإنسانية بالقرارات الأممية نقاطاً يجب اعتمادها كمبادئ ما فوق التفاوض. ولا شك في أن تعزيز المسار الدبلوماسي خارج الإطار التفاوضي، والتمسك برؤية موحدة للعملية الانتقالية بدلاً من الانجرار خلف أوهام "المرحلة الدستورية" سيعيد للمعارضة نقاط القوة التي تجردت منها في الآونة الأخيرة.